

أثر سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات في السودان 1992-2021م

إدريس طه إدريس الحاج

جامعة النيلين، الخرطوم، السودان

البريد الإلكتروني urodees@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة أثر سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 1992-2021م ، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف تؤثر آلية الإنفاق العام في السودان في معالجة عجز ميزان المدفوعات على المدى الطويل؟ ، هدف الدراسة الكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق أهدافها في السيطرة على عجز ميزان المدفوعات بالشكل الذي يحقق أهداف الاقتصاد الكلي . اهم فروض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي وعجز ميزان المدفوعات ، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي بالإضافة إلى التحليل القياسي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL . اهم نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية متماثلة في الأجلين الطويل والقصير بين الإنفاق التنموي والتغير في ميزان المدفوعات مما يشير إلى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة يعمل على زيادة التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (363.5) . اهم التوصيات تحديث القطاع الزراعي ومواكبة التطور العالمي في وسائل الري والحصاد والتخزين وذلك بزيادة الإنفاق التنموي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام- عجز ميزان المدفوعات -الإنفاق التنموي-القطاع الزراعي

مقدمة

المدفوعات، إلا أن مشكلة الاقتصاد السوداني في تزايد عجز التوازن الخارجي ومعالجة اختلالات الاقتصاد ظلت كما هي عكس هذا الواقع مشكلة واضحة في السياسة الإنفاقية في السودان ، فتوجيه وحجم مكونات الإنفاق العام لها أثر في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل يمكن الاعتماد على سياسة الإنفاق العام في التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومن ثم الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود؟ -ما هو دور الإنفاق العام في الحد من تفاقم عجز ميزان المدفوعات ومن ثم سد هذا العجز؟ أهمية الدراسة :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي بإمكانها إعطاء مؤشرات عن الوضع الاقتصادي للدولة توضح الدراسة مدي مساهمة الإنفاق العام في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات

يعد الإنفاق العام أحد العناصر الرئيسية المؤثرة في مؤشرات التوازن الخارجية إذ أن الإنفاق العام يؤثر على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات، وأن زيادة الإنفاق على المشاريع التي تنتج سلع معدة للتصدير سوف يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات أما إذا كان الإنفاق موجه نحو الاستهلاك سوف يؤدي إلى زيادة استيراد السلع من الخارج مما يؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة إذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأدائها الاقتصادي خلال سنة والذي ينعكس بدوره على الوضع الاقتصادي العام للدولة. (منصوري والشاهد، 2020، صفحة 112)

مشكلة الدراسة:

يعد الإنفاق العام أحد أهم الأدوات الأساسية للسياسة المالية، والتي يمكن من خلالها التأثير على مستويات الطلب الكلي، والعرض الكلي، وبالتالي التوازن الداخلي والتوازن الخارجي اعتمد السودان خطط الإصلاح الاقتصادي وتبني سياسات التصحيح الهيكلي لمعالجة عجز ميزان

أهداف الدراسة :

تتبع تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة والكشف عن آلية عمل الحكومة في تحقيق أهدافها في الحد من عجز ميزان المدفوعات من خلال رسم وتوجيه الإنفاق الحكومي وتأثيره على متغيرات الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يحقق أهداف الاقتصاد الكلي

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL باستخدام برنامج (EViews12) على بيانات سلسلة زمنية تغطي الفترة من 1992-2021م

أثر سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات:

ينشأ التبادل التجاري بين الدول نتيجة لاستخدام الميزة المطلقة لكل دولة وتخصيصها في إنتاج السلع التي يمكن أن تنتجها بكفاءة أكبر من غيرها من الدول (إبراهيم، 2013، صفحة 40)

العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات والأدوات التي تستعين بها الدولة في رسم سياساتها الاقتصادية المستقبلية وميزان المدفوعات أهمية كبرى لأنه يعكس درجة التقدم الاقتصادي للدولة ومركزها المالي.

وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي الهادفة للتحويل الاقتصادي تسعى الدول إلى إعادة التوازن الخارجي وتخفيض العجز في الميزان الجاري، لإعادة توازن ميزان المدفوعات من خلال عدة سياسات تؤدي إلى زيادة الصادرات، وتخفيض مستوى الواردات. (الشاذلي وآخرون، 2022، الصفحات 4-1) ولا بد أن نشير هنا أن معنى الاختلال يشمل فائض ميزان المدفوعات وعجز ميزان المدفوعات وما يهمنا هنا في هذه الدراسة معالجة الاختلال في التوازن الخارجي الناتج عن العجز في ميزان المدفوعات؛ وتختلف أنواع الاختلالات الناشئة عن العجز في ميزان المدفوعات حسب طبيعة الاقتصاد والدولة؛ فهناك اختلالات موسمية تتعلق عادة بالدول التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية الناتجة من النشاط الزراعي، واختلالات دورية، واختلال هيكلية وهو يعرف بالاختلال الدائم وما يربط الإنفاق العام بعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة عامة هو أن العجز ينشأ نتيجة لزيادة الإنفاق عن الدخل خلال فترة محددة بمعنى زيادة الخصوم على الأصول خلال فترة محددة، فميزان المدفوعات بشكله المعروف يحمل جانب دائن وجانب مدين يبين فيه ما للدولة وما عليها من التزامات تنشأ نتيجة للتعامل مع العالم

الخارجي فالعجز في الميزان يعني زيادة مديونية الدولة والتزاماتها لدول العالم الخارجي. (العطا احمد، 2018، صفحة 107) تهدف برامج الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية للدولة إلى تحقيق التوازن لميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك من خلال التأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق (محمد، 2015، صفحة 176)، ويعتبر اختلال ميزان المدفوعات الذي يعرب عن حالة عجز يؤدي إلى تدهور قيمة عملتها وعلى العكس من ذلك فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على الاستقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية. طبقاً للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال، وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستخدام الضرائب مثلاً، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الإنفاق العام بفرض ضرائب على الدخل ومثلاً وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي. (بلعيد وبن عوالي، 2022، صفحة 56) كما يمكن أن يمثل الإنفاق العام على بعض المعدات أو المنتجات التي يجب على الشركات العامة الحصول عليها في الإنتاج المحلي، من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. (Mihaieu, Opreana, & Cristescu, 2010, pp. 132-147) كجزء من سياسة إحلال الواردات؛ كما يرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام إجراءات تتخذ لعلاج ميزان المعاملات الجارية للدولة في إطار معالجة اختلالات ميزان المدفوعات ما هي إلا إجراءات لخفض الإنفاق. بمعنى أنه إذا أريد تحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية للدولة فلا بد من اتخاذ إجراءات لخفض الإنفاق المحلي حتى يمكن خفض الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، أو بتحويل الإنفاق بعيداً عن الواردات وفي اتجاه السلع المنتجة محلياً أما العلاج الكلاسيكي فيشمل إجراءين معاً فالتأثير في الاستثمار والخفض الموجه للاستهلاك يعتبر خفضاً للإنفاق، في حين يميل انخفاض الأسعار إلى كونه تحولاً من الواردات إلى السلع المحلية للدولة التي تعاني من العجز، أما في الدول التي تتمتع بالفائض في الإنفاق يميل إلى التحول من السلع المحلية إلى الواردات التي هي في واقع الأمر صادرات الدولة التي تعاني من العجز. كذلك فإن خفض سعر الصرف يعد تغييراً من سياسة تحويل الإنفاق إلى سياسة خفض الإنفاق. (محمد عمر، 2019، الصفحات 28-30)

أثر الإنفاق العام على ميزان المدفوعات في السودان:

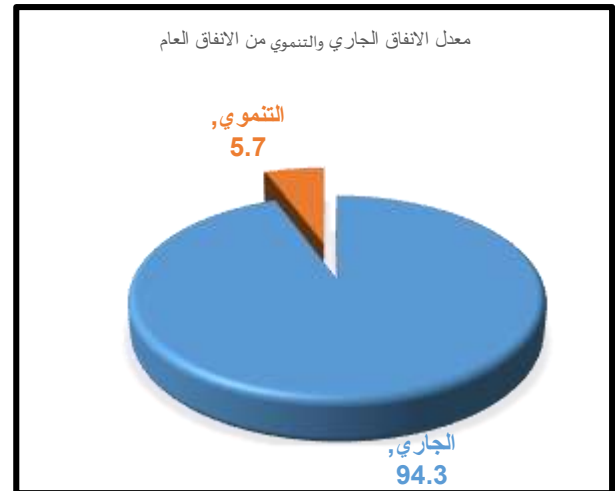
يمثل ميزان المدفوعات حصيلة الأداء في النشاط الاقتصادي الخارجي مثل التصدير والاستيراد والتحويلات الخاصة وتحركات رأس المال وعليه يعتبر ميزان المدفوعات مرآة النشاط الاقتصادي في الإنتاج والاستثمار والادخار ويتأثر موقف ميزان المدفوعات بالأداء المالي والنقدي وبما يترتب على ذلك من تغيرات معدلات التضخم ونظام سعر الصرف كما يتفاعل سلبا وإيجابا مع الأوضاع الهيكلية في لاقتصاد. نجد مما تقدم نجد أن توجيه الإنفاق العام في مجمله خلال فترة الدراسة موجه للإنفاق الجاري وان الإنفاق التنموي المنوط به تعزيز القدرة الإنتاجية للاكتفاء الذاتي ودعم التصدير طوال فترة الدراسة محدود جداً من خلال الجدول رقم (1) والشكل (2) يتبين حجم الإنفاق الجاري والتنموي

جدول رقم (1) مقارنة الإنفاق الجاري والتنموي من الإنفاق العام بملايين الجنيهات

الإنفاق العام	الجاري	التنموي
2,999,953.12	2,829,844.84	170,108.28
100%	94.3	5.7

المصدر: العروض الاقتصادية وتقارير بنك السودان 1992-2021م وزارة المالية وإعداد الباحث

شكل رقم (1) رسم بياني يوضح حجم الإنفاق العام ونصيب الإنفاق الجاري والتنموي



المصدر: إعداد الباحث وفق الجدول أعلاه باستخدام اكسل 2019م

الحساب الجاري:

يعتبر موقف الحساب الجاري أحد المؤشرات المهمة في الاقتصاد الكلي، شأنه شأن معدلات التضخم ونظام سعر الصرف من التغيرات المتحركة التي ترتبط بالمتغيرات الأخرى، ولأن الحساب الجاري يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات فلا بد من إيجاد التناسق بينه وبين معدلات التضخم ونظام سعر الصرف وأن إي خلل في التناسق بينها يؤدي إلى خلل في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، مما يؤدي إلى الارتباك في الاستقرار الاقتصادي فان معدلات التضخم العالية تؤثر على تكلفة الإنتاج فتضعف القوة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية، كما أن أسعار الصرف غير الواقعية تؤثر سلبا على تدفقات الموارد الخارجية وإلى إضعاف القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية وبالتالي على أداء الحساب الجاري (سليمان، 2017، صفحة 178). نتج عن ذلك انخفاض موارد بنك السودان الخارجية نتيجة لضعف حصائل الصادر والذي قاد بنك السودان للجوء إلى التسهيلات الائتمانية لسد الحاجات العاجلة خصما من عقود صادر القطن والصمغ ونتج عن ذلك تزايد الضغوط على الحساب الخارجي فتدهور نظام سعر الصرف نتيجة لذلك تراجعت قيمة العملة الوطنية بدأ التدهور في موقف الحساب الخارجي في الاقتصاد السوداني منذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها:-

النمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة سلع الصادر الأساسية: ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية: نقص العمالة الماهرة لهجرة العقول للخارج: سياسة القيود على الأسعار وهوامش الأرباح التي أدت إلى التشوهات في الاقتصاد والتي أثرت على أداء الإنتاج والصادر بصورة سلبية: نظام سعر الصرف غير الواقعي والمشجع للاستيراد: فئات عائد التمويل والادخار الحقيقية السالبة التي تعوق الادخار وتقلل فرص تمويل عمليات الإنتاج والتصدير: ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم سلع الاستيراد الأساسية خاصة مدخلات الإنتاج والمواد البترولية التي شكلت 70% من حصيلة الصادر: الارتفاع المستمر في أعباء خدمة الديون الخارجية والتي لم تحقق الغرض منها نتيجة تمويلها لمشروعات غير مدروسة فشلت في توليد موارد مالية تساعد في التزامات سداد الديون إضافة إلى أن كثير من هذه المديونية تم تبديدها في غير الغرض المسحوبة من أجله كدعم السلع الاستهلاكية أو سد عجز الميزانية (شيخ موسى، 2012، صفحة 96)

جدول رقم(2) تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 1992-2021 بملايين الدولارات

العام	الحساب الجاري	الميزان التجاري	ح/ الخدمات والدخل والتحويلات	الحساب الرأسمالي والمالي	الأخطاء والمحذوفات	ميزان المدفوعات	معدل التغير
1992	(415.50)	(668.70)	253.20	383.30	2.90	(29.30)	0.00
1993	(566.70)	(637.60)	70.90	266.10	342.40	41.80	(42.66)
1994	(624.32)	(637.60)	13.30	230.86	362.96	(30.50)	27.03
1995	(576.34)	(629.10)	52.76	422.33	177.61	23.60	22.62
1996	(872.65)	(884.10)	11.45	137.60	737.05	2.00	(91.53)
1997	(827.30)	(827.70)	0.40	98.50	704.80	(24.00)	(1100.00)
1998	(957.46)	(1136.50)	179.00	285.90	647.60	(24.00)	0.00
1999	(431.41)	(476.10)	44.69	418.37	123.04	110.00	(358.33)
2000	(517.58)	440.29	(957.87)	299.66	325.92	108.00	(1.82)
2001	(1216.79)	(326.14)	(890.65)	490.45	598.74	(127.60)	(18.15)
2002	(973.56)	(344.72)	(628.84)	844.10	432.14	302.68	(137.21)
2003	(938.58)	6.07	(944.65)	1389.93	(28.79)	422.56	39.61
2004	(818.23)	191.57	(1009.79)	1353.87	194.54	730.18	72.80
2005	(2830.30)	(1121.70)	(1708.60)	2427.20	933.60	530.50	(27.35)
2006	(4919.40)	(1448.10)	(3471.30)	4611.00	99.80	(208.60)	60.68
2007	(3268.20)	1156.80	(4425.00)	2945.50	40.70	(282.00)	35.19
2008	(1575.70)	3441.10	(5016.80)	1218.50	378.30	21.10	92.52
2009	(3908.10)	(694.30)	(3213.80)	4663.30	(1257.20)	(502.00)	(2279.15)
2010	(1725.00)	2564.90	(4290.30)	1985.10	(307.40)	(47.70)	(90.50)
2011	(1341.00)	1528.10	(2869.10)	749.50	(88.60)	(680.10)	1325.79
2012	(6241.80)	(4056.20)	(2185.60)	3768.40	2449.40	(24.00)	(96.47)
2013	(5397.70)	(3938.20)	(1459.50)	4435.70	944.40	(17.60)	(26.67)
2014	(4848.80)	(3755.70)	(1093.10)	4413.50	420.20	(15.10)	(14.20)
2015	(5560.40)	(5389.20)	(171.20)	5399.10	199.70	38.40	(154.30)
2016	(4282.90)	(4385.90)	103.00	3559.40	704.80	(18.70)	51.30
2017	(4611.30)	(4119.90)	(491.30)	3548.30	1050.10	(12.80)	(31.55)
2018	(4684.90)	(3586.70)	(1098.10)	3100.50	1559.20	(25.20)	96.88
2019	(4744.40)	(4685.60)	(58.80)	188.20	2104.60	(2451.60)	9628.57
2020	(5454.10)	(5051.30)	(402.80)	143.60	1135.70	(4171.80)	70.17
2021	(3553.60)	(3872.40)	318.80	103.30	1647.40	(1802.90)	(56.78)

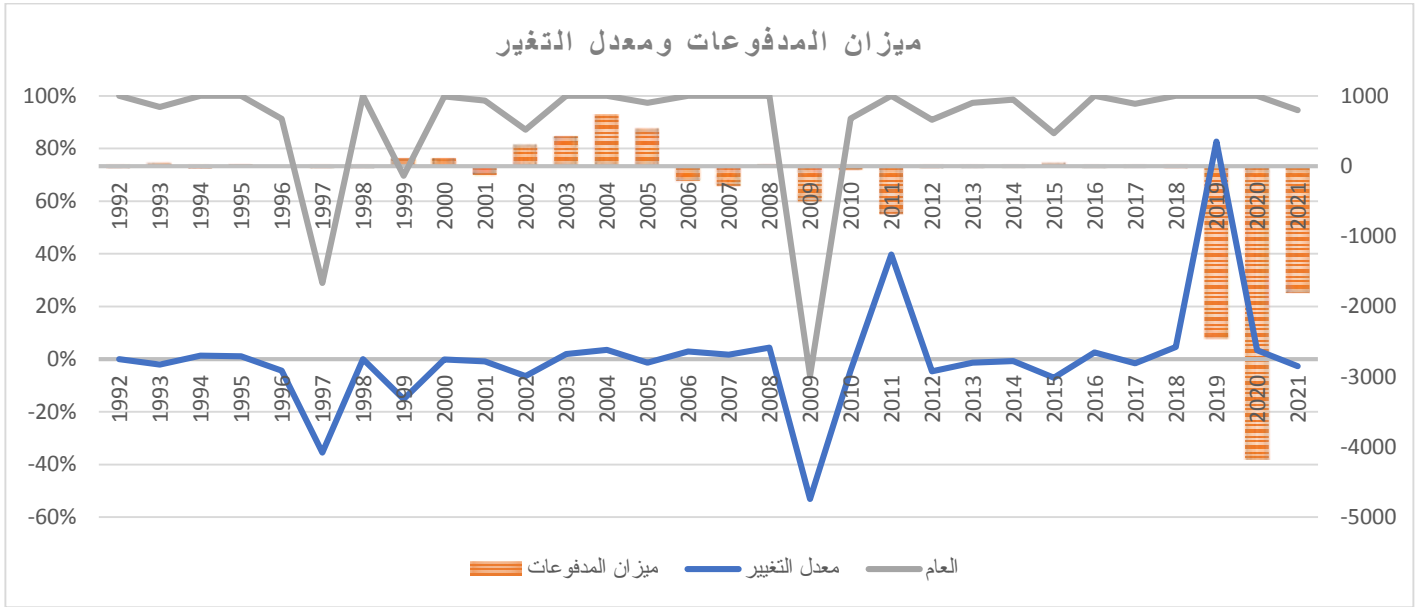
تقارير بنك السودان للسنوات 1992-2021م وإعداد الباحث

تشكل ميزان الحساب الرأسمالي والمالي من المنح ومتأخرات القروض الأجنبية وخدمات الدين (التمويل الاستثنائي) فقد حدد دليل ميزان

وبتحليل فترة الدراسة لا بد أن نشير لنقاط أساسية شهدت فترة الدراسة عدم وجود استثمارات أجنبية بالمعنى الداعم لوضع ميزان المدفوعات، فقد

الخارجي خلال هذه الفترة امتدادا للدهور التاريخي المتوارث منذ منتصف السبعينات نتيجة لعوامل داخلية وخارجية أهمها ارتفاع معدلات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص والذي تم تمويله بالاستدانة المحلية والخارجية، والنمو المتدني والبطيء للإنتاج وخاصة سلع الصادرات الأساسية، ونظام سعر الصرف غير الواقعي وغير المحفز للصادرات والمشجع للاستيراد (مكي، 2021، صفحة 35).

المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي في 2009م الصادر من البنك الدولي وضع القروض الأجنبية الواجبة السداد خلال العام والتي عجزت الدولة في سدادها واعتبرها تمويل استثنائي يدخل ضمن الاستثمارات الأخرى تحت بند الحساب المالي مما يساهم إيجاباً في تمويل عجز الحساب الجاري ولكنه يعطي قراءة غير واقعية لموقف الميزان الكلي، خاصة إذا لم يكن هناك وضع جيد للاحتياجات والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد مثل تدهور وضع الميزان شكل رقم (2) ميزان المدفوعات ومعدل التغير خلال فترة الدراسة 1992-2021م



المصدر: إداد الباحث وفقاً لميزان المدفوعات أعلاه برنامج اكسل 2019م

فائض للفترة بلغ 8.7 مليون دولار نتيجة لبداية إنتاج وتصدير النفط في 1999م حيث سجل ميزان المدفوعات فائض بلغ 110 مليون دولار

الفترة الثانية لميزان المدفوعات من عام 2000 الى 2011م

سجل ميزان المدفوعات متوسط فائض بلغ 352.50 مليون دولار مع استمرار العجز في الحساب الجاري بينما سجل الميزان التجاري متوسط فائض بلغ 1332.69 مليون دولار بينما كانت متوسط العجز للميزان التجاري 983.74 مليون دولار ويعزي ارتفاع متوسط فائض الميزان التجاري لدخول النفط ضمن قيم الصادر

الفترة الثالثة لميزان المدفوعات من عام 2012-2018م

حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة الثالثة فائض 38,4 مليون دولار في عام 2015م فقط ؛ نتيجة ارتفاع الحساب الرأسمالي والمالي من 4413.5 مليون دولار في عام 2014 الى 5399.1 مليون دولار في عام 2015 بمعدل 22.33% نتيجة لارتفاع تدفقات صافي الاستثمارات الأخرى بمعدل 530.7% بينما بلغ

الجدول أعلاه يوضح تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة فيما يتعلق بتوازن ميزان المدفوعات وكما يتضح من الجدول رقم (1)، والشكل (1) أعلاه.

ولأغراض التحليل نقسم فترة الدراسة لأربع فترات الفترة الأولى من بداية الدراسة 1992 وحتى استخراج النفط 1999م الفترة الثانية من 2000م حتى 2011م فترة النفط قبل انفصال جنوب السودان الفترة الثالثة فترة انفصال جنوب السودان، الفترة الرابعة 2019م وحتى 2021م.

شهدت الفترة الأولى من الدراسة 1992م -1999م عجزاً في الحساب الجاري وعجزاً في الميزان التجاري؛ شهدت الفترة الأولى للدراسة فائض في ميزان المدفوعات بالرغم العجز في الحساب الجاري والميزان التجاري وضعف قيم حساب الدخل والخدمات والحساب الرأسمالي حيث سجل متوسط العجز في الحساب الجاري 658.69 مليون دولار بينما بلغ متوسط عجز الميزان التجاري 737.175 مليون دولار بينما سجل ميزان المدفوعات متوسط

1/ وجود علاقة طردية بين الإنفاق التنموي ومعدل التغير في ميزان المدفوعات.

2/ وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل التغير في ميزان المدفوعات.

3/ وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج ومعدل التغير في ميزان المدفوعات.

4/ وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة ومعدل التغير في ميزان المدفوعات.

5/ وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التغير في ميزان المدفوعات. لتقدير نموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس أثر سياسات الإنفاق العام على ميزان المدفوعات اتباع الخطوات التالية:

(أولاً) اختبار استقراريته متغيرات نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة يتطلب أولاً اختبار استقراريته بيانات المتغيرات وذلك لتجنب الحصول على نتائج زائفة ولتحديد درجة تكامل كل سلسلة من السلاسل الزمنية ونظراً لتعدد الاختبارات الإحصائية التي يمكن من خلالها الحكم على استقراريته متغيرات الدراسة سوف يتم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع (ADF) Augment-Dickey-fuller في حالة وجود قاطع واتجاه جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول (3) نتائج اختبار استقرار متغيرات نموذج

يتضح من الجدول رقم (3) واعتماداً على اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) نجد أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها ولذلك تم إعادة إجراء اختبار جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

نتائج التكامل المشترك لنماذج الدراسة:

بعد الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة التكامل لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مختلفة في التكامل (بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر عند الفرق الأول) ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة

متوسط عجز ميزان المدفوعات خلال الفترة 10.71 مليون دولار ويعزي ارتفاع قيمة فائض ميزان المدفوعات لسنة واحدة مقارنة بمتوسط سبعة سنوات لنفس الفترة لتقلص حجم العجز نتيجة لارتفاع قيم الحساب الرأسمالي والمالي خلال نفس الفترة وبلغ متوسط عجز الميزان التجاري 4175.97 مليون دولار، بينما كان متوسط عجز الحساب الجاري 5089.69 مليون دولار نتيجة للعجز في الميزان التجاري والعجز في حساب الدخل والخدمات

الفترة الرابعة لميزان المدفوعات من عام 2019-2021م

شهدت الفترة اعلي معدلات لعجز ميزان المدفوعات خلال طول فترة الدراسة حيث بلغ متوسط العجز 2808.76 مليون دولار نتيجة لارتفاع متوسط عجز الحساب الجاري 4584.03 مليون دولار ومتوسط عجز الميزان التجاري ل 4536.43 مليون دولار بالإضافة للعجز في حساب الدخل والخدمات والتحويلات. نجد أن متوسط عجز ميزان المدفوعات لفترة الدراسة بلغ 272.156 مليون دولار ومتوسط عجز الحساب الجاري 2622.800 مليون دولار ومتوسط عجز الميزان التجاري 1444.821 مليون دولار. نجد أن الحساب الجاري طوال فترة الدراسة لم يحقق فائض بينما حقق الميزان التجاري متوسط فائض بلغ 1332.69 مليون دولار ناتجة عن تطور الصادرات السودانية من النفط الي الذهب .

المحور الثالث: قياس أثر سياسات الإنفاق العام وبعض المتغيرات على ميزان المدفوعات:

$$BP = BO + B1DS + B2INF + B3GR + B4BD + B5EX + u_i$$

حيث:

BP : متغير معدل التغير في ميزان المدفوعات

DS : متغير الإنفاق التنموي

INF : متغير معدل التضخم

GR : متغير معدل نمو الناتج

BD : متغير عجز الموازنة

EX : متغير سعر الصرف

BO : الحد الثابت في النموذج

B1, B2, B3, B4, B5 : معاملات الانحدار

Ui : حد الخطأ العشوائي (البواقي).

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي

جدول رقم (3). أثر سياسات الإنفاق العام على ميزان المدفوعات (1992-2021)

المتغيرات	الرمز	اختبار جذر الوحدة		مستوى الاستقرار
		P.value	قيمة الاختبار (ADF)	
1/ ميزان المدفوعات	BP	0.0045	-4.020	الفرق الأول
2/ الإنفاق التنموي	DS	0.0000	-6.335	الفرق الأول
3/ معدل التضخم	INF	0.0000	-6.321	الفرق الأول
4/ معدل نمو الناتج	GR	0.0000	-6.636	الفرق الأول
5/ سعر الصرف	EX	0.0011	-3.97	الفرق الأول
6/ عجز الموازنة	BD	0.0000	-7.375	الفرق الأول

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews12

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار

الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة (1992-2021)

(2021):

جدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج

F-statistic	K	Value
20.27	5	
11 Bound	10 Bound	Significance
3	2.08	10%
3.38	2.39	5%
3.73	2.7	2.5%
4.15	3.06	1%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews 12

ويتضح من الجدول (4) أن قيمة إحصاء F بلغت (20.27) وبمقارنتها بالقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% نجد أنها أكبر من الحد الأعلى من جدول critical value Bounds والبالغة (3.38) وبالرجوع إلى قاعدة اتخاذ القرار يتم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة الأول وأن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع (معدل نمو الناتج).

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ: (ARDL)

في ضوء ما تقدم فإن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، يعني إمكانية تصميم نموذج انحدار ذاتي ذي الفجوات الموزعة (ARDL) على هيئة فروق أولى للمتغير مع إضافة فجوة زمنية متباطئة، ولذلك ستقوم الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفه إحدى التقنيات الإحصائية الحديثة في تحليل سرعة التكيف والتلاؤم للمتغيرات عبر الزمن وقد تم تقدير النموذج باستخدام منهجية (ARDL) وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أولاً "تحديد فترة التباطؤ المناسبة:

يستدعي قبل تقدير النموذج وفقاً لمنهجية (ARDL) إلى تحديد درجة التأخير المناسبة له ولذلك تم تحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات في نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة وهي :

-معيار خطأ التنبؤ النهائي - (FPE) معيار معلومات أكيكلي - (AIC) معيار معلومات شوارز - (SC) معيار معلومات حنان كوين (Q-H) - معيار نسبة الإمكان الأعظم (LR). ووفقاً لهذه المعايير يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة والتي أجمعت عليه معظم المعايير. (الشوربيجي، 2009، صفحة 157) ويوضح الجدول (3) نتائج اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

جدول (5) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
27.88943	28.05134	27.81560	827655.	NA	-398.32	0
25.36332*	26.3347*	24.92033	47157.4*	106.2 *	-331.34	1
25.60348	27.384	24.7914*	49088.8	33.356	-304.47	2

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E. 12

المتغيرات، كما تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتقدير النموذج

Views

باستخدام برنامج E-views12، وذلك على النحو التالي:

1- تقدير العلاقة في الأجل الطويل:

فيما يلي جدول (6) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة بين كل من (الإنفاق التنموي، معدل التضخم، معدل نمو الناتج، سعر الصرف، عجز الموازنة) كمتغيرات مستقلة وميزان المدفوعات كمتغير تابع في الأجل الطويل خلال الفترة (1992-2021)

* تشير إلى العدد الأمثل لفترات الإبطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%)

ويتضح من الجدول (5) أن العدد الأمثل لفترات الإبطاء لنموذج أثر سياسات الإنفاق على ميزان المدفوعات والذي أجمعت عليه كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (فترة زمنية واحدة) وبالأستناد إلى عدد فترات الإبطاء المحددة وفق معايير اختيار فترة الإبطاء لجميع

جدول (6) نتائج تقدير نموذج الدراسة للأجل الطويل خلال الفترة (1992-2021)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.0222	2.468507	147.2638	363.5217	LOG(DS)
0.0058	3.070573	69.87880	214.5679	LOG(INF)
0.3419	0.972388	18.52609	18.01454	GR
0.0036	3.271341	49.82568	162.9968	LOG(EX)
0.0000	5.218046	0.002090	0.010906	BD
0.0082	-2.921770	602.8909	-1761.508	C

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

التنموي بمقدار وحدة واحدة يعمل على زيادة التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (363.5)

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (214.5679) ((LOG(INF)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0058) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير إلى أن التغير في معدل التضخم بمقدار 1% يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (214.6)

يتضح من الجدول (6) والذي يبين نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل الطويل ما يلي:

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (363.5217) ((LOG(DS)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0222) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05%) مما يشير إلى أن التغير في حجم الإنفاق

المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (0.01).

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الناتج والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (18.01454) (GR) وبمستوى دلالة معنوية (0.3419) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05).

2- تقدير العلاقة في الأجل القصير: فيما يلي جدول (5) نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة في الأجل القصير خلال الفترة (1992-2021)

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (162.9968) ((LOG(EX)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0036) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (162.9).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (BD) (0.010906) وبمستوى دلالة معنوية (0.0000) وهي قيمة أقل من مستوى جدول (7) نتائج التقدير للأجل القصير خلال الفترة (1992-2021)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
0.0113	2.948929	161.3362	475.7691	DLOG(DS)
0.0001	5.814962	114.4280	665.3944	DLOG(INF)
0.0038	3.513637	19.32230	67.89157	D(GR)
0.0001	-5.508163	233.6228	-1286.832	DLOG (EX (-1))
0.0000	-12.04616	0.154562	-1.861883	CointEq (-1) *

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (67.89157) ((D(GR)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0038) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (67.9).

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (-1286.832) ((DLOG (EX (-1)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0041) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (-1286.832).

- يدل معامل التحديد (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (0.93) على أن المتغيرات المفسرة في النموذج تفسر ما نسبة (93%) من التباين الكلي في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) بينما النسبة الباقية من

R-squared=0.95 Adjusted-squared=0.93

يتضح من الجدول (6) والذي يبين نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل القصير ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق التنموي والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (475.7691) ((DLOG(DS)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0113) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (475.8).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التغير في معدلات التضخم والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (665.3944) ((DLOG(INF)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0041) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (665.5).

الخطاء العشوائي مستقلة عن بعضها البعض ومتماثلة التوزيع وإنها موزعة توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين وبما أن غير معلوم يتم استخدام البواقي بدلا عنه. وفيما يلي نتائج تحقق تشخيص صلاحية النموذج وذلك على النحو التالي:

1- نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول (8) يوضح نتائج اختبار فرضية عدم القائلة إن البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض باستخدام اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test): حيث تشير النتائج إلى عدم وجود دليل إحصائي لقبول فرضية عدم : بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي حيث بلغت قيمة المستوى المعنوية لاختبار (Obs*R-squared) (0.067) وهي قيمة أكبر من 5%.

جدول (8) اختبار مضاعف لاجرانج لفرضية استقلال البواقي لنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3787	Prob. F (3,10)	1.142535	F-statistic
0.0673	Prob. Chi-Square (3)	7.147436	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

وجود دليل إحصائي لرفض فرضية عدم الأمر الذي يعني عدم وجود مشكلة اختلاف تباين حيث بلغت قيمة الاختبار (Obs*R-squared) (0.3533) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (5%).

2- نتائج اختبار فرضية ثبات التباين

للتأكد من تجانس الخطأ تم استخدام اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey). والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار ولذي يشير إلى عدم جدول رقم (9) اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لفرضية عدم ثبات التباين

0.4156	Prob. F (14,13)	1.130003	F-statistic
0.3533	Prob. Chi-Square (14)	15.36990	Obs *R-squared
0.9996	Prob. Chi-Square (14)	2.642540	Scaled explained SS

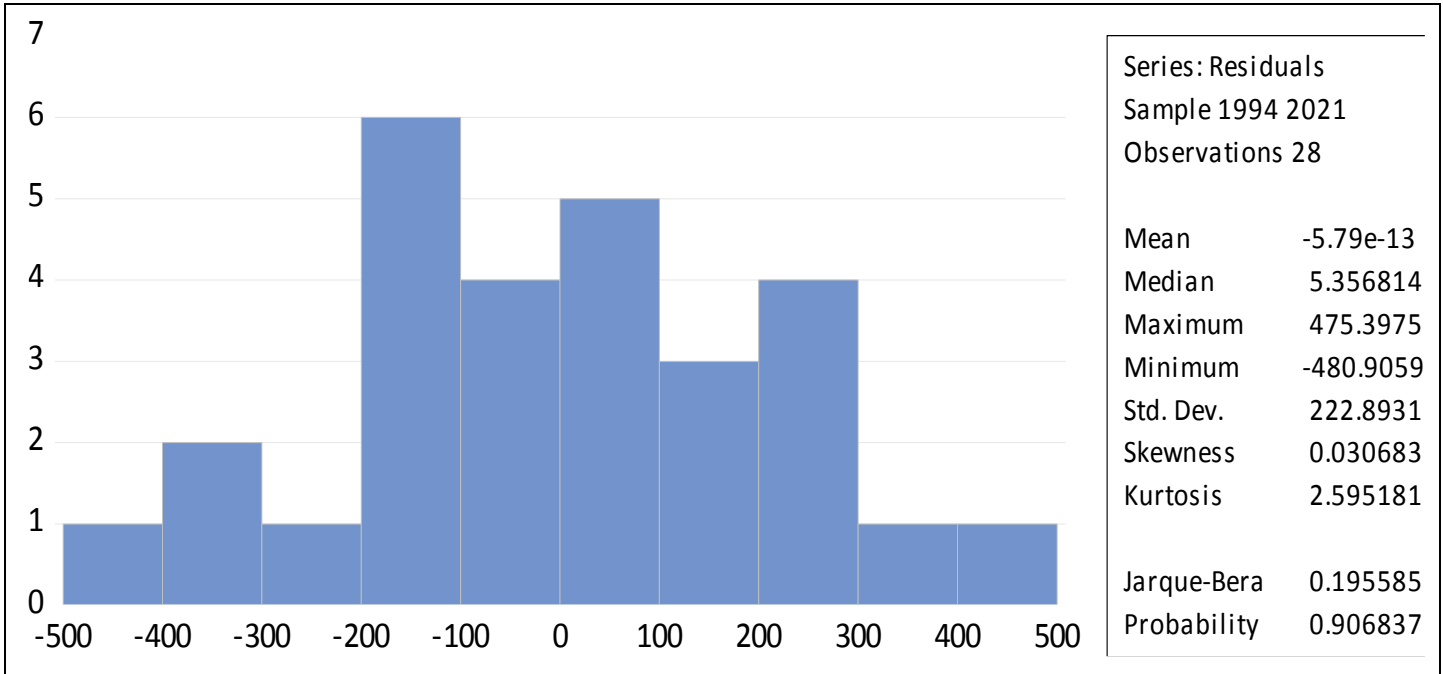
المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views12

احتمالية (0.906) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وتشير هذه القيمة على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5%.

3- نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (0.195) بقيمة

جدول (10) اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

الجدول (10) إلى أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية F-statistic

بلغت (0.8232) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

4- اختبار مدى ملائمة النموذج المقدر

للتحقق من مدى ملائمة وتحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي تم استخدام اختبار Ramsey وأظهرت النتائج الموضحة في

جدول رقم (11) نتائج اختبار Ramsey لمدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر

Probability	Value	df	
0.8232	0.228390	12	t-statistic
0.8232	0.052162	(1, 12)	F-statistic
0.7275	0.121448	1	Likelihood ratio

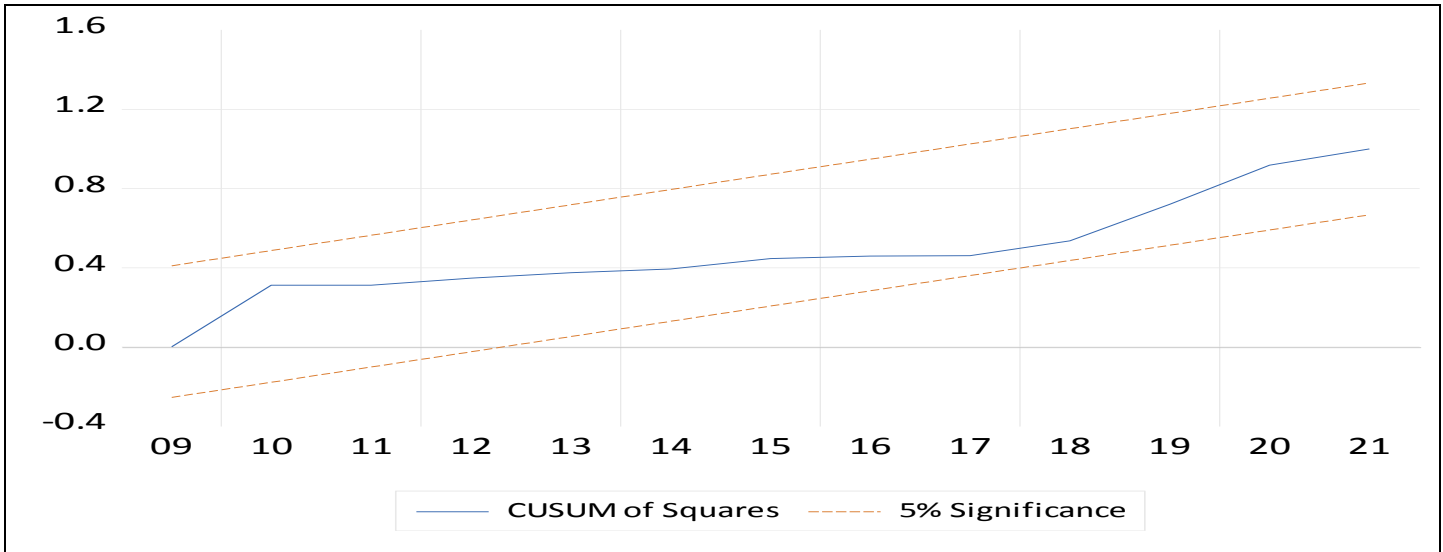
المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E-Views12

المعاملات لا تتسم بالاستقرار في حالة خروج الخط البياني للإحصاء خارج الخطوط البيانية الحرجة. وفي النموذج المقدر يلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير إلى أن هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلياً خلال فترة الدراسة.

و- اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات النموذج Parameters stability

لمعرفة اتساق معاملات متغيرات النموذج على المدى الطويل والقصير تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الدراسة عندما ينحصر الخط البياني للإحصاء (CUSUM) داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوى معنوية (5%) في حين تكون هذه

شكل (3) اختبار الاستقرار الهيكلية لمعاملات Parameters stability لنموذج الدراسة



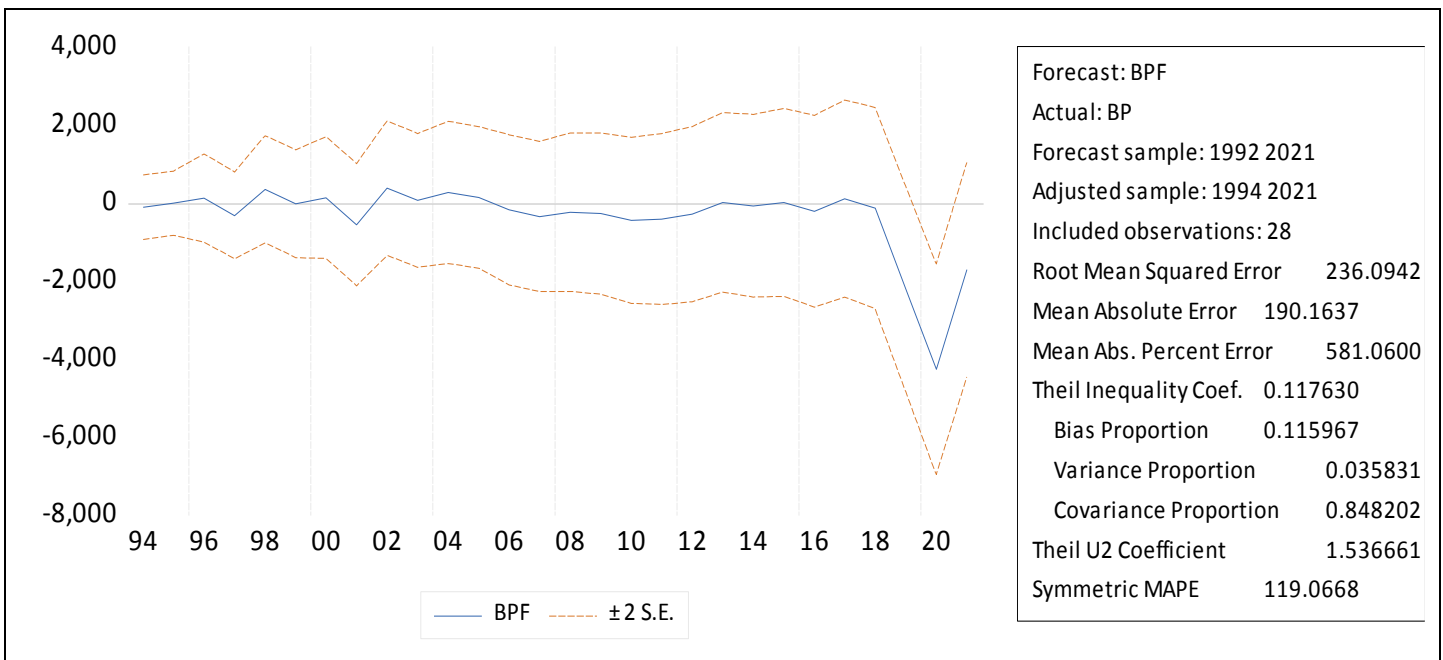
المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير باستخدام برنامج E- Views 12

الفترة موضوع القياس وهذه المقدرة على التنبؤ يمكن ملاحظتها من خلال الشكل الذي يوضح سلوك القيم الفعلية والمتوقعة طبقاً للنموذج المقدر، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج لأغراض التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية.

5- اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ.

لاختبار مدى إمكانية النموذج المقدر في التنبؤ تم استخدام معيار معامل التساوي لثايل (Theil)، وأظهرت نتائج التقدير المبينة في الجدول (11) أن قيمة معامل ثايل بلغت (0.117) وهي قيمة تقترب من الصفر، وهذه النتيجة تدل على أن نموذج الدراسة المقدر يتمتع بمقدرة ممتازة على التنبؤ خلال

جدول (12) نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج E.Views12

مناقشة نتائج الفروض:

قياس أثر سياسات الإنفاق العام على ميزان المدفوعات العوامل المحددة لميزان المدفوعات في النموذج (الإنفاق التنموي، التضخم، سعر الصرف، عجز الموازنة، نمو الناتج المحلي) تفسر ما نسبة (93%) كما تشير نتائج التقدير الى أن معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة وذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq (-1.861883) بمستوى معنوية (0.0000) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنوياً. كما أن معنوية معامل تصحيح الخطأ تدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع (ميزان المدفوعات).

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية متماثلة في الأجلين الطويل والقصير بين الإنفاق التنموي والتغير في ميزان المدفوعات مما يشير الى أن التغير في حجم الإنفاق التنموي بمقدار وحدة واحدة يعمل على زيادة التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (363.5) وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية متماثلة في الأجلين الطويل والقصير بين معدل التضخم والتغير في ميزان المدفوعات يشير الى أن التغير في معدل التضخم بمقدار 1% يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار

(214.6) هذه النتيجة تخالف نص النظرية وتتوافق معها في المضمون حيث أن واقع الاقتصاد السوداني يبين انخفاض قيمة الجنية مع ازدياد عجز ميزان المدفوعات بمعنى أن كلما ارتفع التضخم زاد العجز في ميزان المدفوعات.

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية غير متماثلة في الأجلين الطويل والقصير بين التغير في سعر الصرف والتغير في ميزان المدفوعات مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (162.9) بينما كانت العلاقة في الأجل القصير عكسية ذات دلالة إحصائية بين التغير في سعر الصرف والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (DLOG (-1286.832) ((-1) EX)) وبمستوى دلالة معنوية (0.0041) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يشير الى أن التغير في سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار-

(1286.832) هذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد السوداني

-وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عجز الموازنة والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل مما يشير الى أن التغير في عجز الموازنة بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (0.01) هذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية وتتوافق معها في المضمون بمعنى أن واقع الاقتصاد السوداني يبين أن العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات سمة ملازمة للاقتصاد السوداني بحيث أن زيادة عجز الموازنة تفاقم أو تزيد من عجز ميزان المدفوعات والعكس بالعكس .

- عدم وجود علاقة بين معدل نمو الناتج والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج والتغير في ميزان المدفوعات في الأجل القصير مما يشير الى أن التغير في معدل نمو الناتج بمقدار وحدة واحدة يعمل على التغير في ميزان المدفوعات بمقدار (67.9). هذه النتيجة تخالف النظرية الاقتصادية وهذا يبين أن الناتج المحلي يتكون من القطاع غير الحقيقي .

الخاتمة:

اتضح مما سبق أهمية سياسة الإنفاق العام وأهمية التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي لمعالجة عجز ميزان المدفوعات مع الاهتمام بضرورة زيادة كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو النفقات المنتجة لزيادة الاستثمار في مشاريع التنمية وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي لتقليص الفجوة بين الصادرات والواردات عبر سياسة إحلال الواردات.

اهم النتائج:

-ثبت من خلال الدراسة أن الإنفاق التنموي له أثر كبير في التحكم في

العجز في ميزان المدفوعات

- ارتفاع معدلات التضخم وزيادة في التمويل بالعجز وارتفاع سعر

الصرف يفاقم عجز ميزان المدفوعات في الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

اهم التوصيات:

- زيادة الإنفاق التنموي ، عبر تحديث القطاع الزراعي ومواكبة التطور العالمي في وسائل الري والحصاد والتخزين مع زيادة الانفتاح الخارجي وفتح أسواق جديدة وتنوع الصادرات وخاصة المنتجات الزراعية الاهتمام بجودة المنتجات بالإضافة للاهتمام بالبنيات التحتية التي تساعد في قيام مشروعات الإنتاج الموجه نحو الصادر واستخدام الوسائل الحديثة في

- الإنتاج والتصدير مع اعتماد سياسة إحلال الواردات لسد الفجوة بين العرض والطلب .
- التحكم في معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنة مع الاهتمام بجودة وكفاءة الإنفاق العام.
- قائمة المراجع والمصادر:**
1. احمد الشاذلي، وآخرون. (2022). تقييم أثر برامج التصحيح الهيكلي في بعض الدول العربية. دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، 4-1.
 2. أحمد عبد الله إبراهيم. (2013). الاقتصاد الدولي والعولة الاقتصادية، الجزء 1، ط1، ص 40. الخرطوم: بدون دار نشر.
 3. بن عزة محمد. (2015). ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام . رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.
 4. الحاج العربي منصوري، وإلياس الشاهد. (ديسمبر، 2020). دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017. المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي المجلد 8، العدد 1، الصفحات 111-130.
 5. رحمة بلعيد، ورشيدة بن عوالي. (2022). فعالية الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون . تيارت، الجزائر.
 6. سعيد احمد سليمان. (2017). أثر السياسات الاقتصادية الكلية في الإصلاح الاقتصادي في السودان خلال 2004-2014. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين. الخرطوم، الخرطوم، السودان.
 7. عاتكة عثمان العطا احمد. (2018). أثر سياسة التحرير الاقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني دراسة تطبيقية خلال الفترة 1992-2016 م . جامعة شندي، رسالة دكتوراة غير منشورة. شندي، نهر النيل، السودان.
 8. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي. (2012). منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الأول، الخرطوم: مطبعة برنتك للطباعة والتغليف.
 9. مجدي الشوربجي. (2009). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار العربية للنشر، ط3.
 10. موسي الفاضل مكي. (ديسمبر، 2021). تطور أداء القطاع الخارجي في السودان . ورقة منشورة مجلة المصرفي، العدد، 28، صفحة 35.
 11. نزار بحر الدين محمد عمر. (يناير، 2019). العوامل المؤثرة علي ميزان المدفوعات في السودان 1980-2017. بحث تكميلي لنيل الماجستير، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. الخرطوم، الخرطوم، السودان.
 12. Mihaie, D. M., Opreana, A., & Cristescu, M. P. (2010, January). EFFICIENCY, EFFECTIVENESS AND PERFORMANCE OF THE PUBLIC SECTOR. Journal of Economic Forecasting-Romanian13(4), pp. 132-147.
- التقارير:**
13. تقارير بنك السودان للسنوات 1992-2021
 14. العروض الاقتصادية وزارة المالية 1992-2020